وذا ان امر لجاهلين متي اني على مذهب فالفعل صح وما بطل
لانهم لم يلزموا مذهبا يرى لكل فصح الفعل ان خلق انتقل
وايضا فاقول الاية رحمة على طيفها تران لجواب لمن سال
وكم وسع النسان لولاه فيسقد مسالك تزويج صحيح بلا دخل
كذا مالك يستكثر الفاسقين اذا فقد دناعد ولا عند عقد فقد كل
وللاولياء اسقاط فضل كفاءة على انه سوي كثيرا بمن فضل
فاذا طلقوا في لحكم راعوا مذاهبا ولا فاد انوا وما تركوا الزلل
وان كان فيها ما يصح فمنه در وما صح حكم لحيل للزران حصل
بذا قول رملي يكون معارضا لو مثبت جرح سابق من نفي العلل
وكم من عقود اوقعوها بلا ولي كذاك بلا اذن سيوغ وكم خلل
وفي العقود قال الازهري فسادها نراه لكل الجاهلين تما اشتمل
بهذا يشهد لوجدان كل وجهة ولا شك في المحسوس فاشهد عاجلا
وكيف يرى المرء وطء من غير شرطه وكيف يصح العقد من غير معتوه
وكالجمع ما بين النقيضين ان ترى عقود الهم وشرط من كمل
فاما شراط العدل فالعقد فاسد واما انتفا فاتصال وما بطل
كذا لفظ تزويج ونكاح وكالولي بلوغ التي قد ثيب كفو من فضل
فما قاله الرملي ليس بمطلق بمذهبنا فاحمل اولي اذا احتمل
وقد اولوا ايا كذلك سنة اذا ما شاهدوا خلفا نظاهر ما نزل
كذاك كثير يطبقون جوابهم صلاة لهم صحة وبيع لمن بيسل
وما لحاظوا فيها على مذهب لنا والا فالمحسوس اكثرها بطل
فما لصلاة بفهم حكم صحة لدينا وان صحة فللغير ان تقل

وبيع

وبيع معاطاة شاع لهم بالدعا وحج ومثل الذكر والطهر ما كمل
اذا لم تصح عند نا عملا لهم وعن موبقات طولد هر فلا تسل
اذا سوالها من غير لكر ولا انتها فكيف لهم صح النكاح بلا خلل
نعم ان تجاعما لهم عند غير نا فما ضر في التقوي خلاف قد انتقل
ولكن تقوي الله لا يهتدي لها بلا طلب العلم الصحيح للعمل
وكم يقصد الرملي حكم نكاحهم لحكم صحيح اذا رتب ما نقل
وطابق للازهري وواقعا لهم مثل ما للكافرين كما وصل
ولكن نكاح الكافرين توافقوا باذ لهم حكم الصحيح مع الزلل
خلاف نكاح المسلمين تخالفوا على كثرة الاحكام فيه وكم جدل
لذا رتبوا حكما عليه توافقوا وكم يذكروا ما فيه خلق لدى عمل
كذاك فابن ما عليه توافقوا كارث وانفاق ومهر اذا دخل
ولا تبين ما فيه خلق كخلعه لنقل ثلاث اذ يعلق في عدل
وتعليقه في البرآة لا تقل منع لفقد الرشد او كان قد غفل
ومن مصة الارضاع هم كخطرها بعصر جام او بينت كذا القبل
والا فقد لفقت من عقده بلا عدول وتقليد كذا غيرهم بطل
كتزويج غير الاب من صغرت وان تضر بغبنا والاجنبي وكم مثل
كما سبح الراس بعض لراس من تزرها وقد رافقه كلبا والفا قاتظر لخلل
فما صح تقليد لدى مالك ولا لدينا لتلفيق على الخلل اشتمل
كذا مكرها افتي لحنيف بفرقة كذا ان يعلق للطلاق اذا اتصل
فان ينكحن اختا لها فرجوعها لاولي باجماع نرى قبل ما انفصل
وهذا مثال لابن رملي وولده كذا البيتمي ذا الحكم قال فلا جدل

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)